أبرزها تطوير التعليم والاستثمارات

مجلس الشورى.. حصاد عام من

■ مثّل يوم الثامن والعشرين من ابريل ٢٠٠١م محطة هامة في مسيرة العمل السياسي واضافة جادة الى تجربة اليمن الديمقراطية، وتعزيزاً لواقع التعددية السياسية التي تنعم بها اليمن في ظل قيادتها الحكيمة ممثلة بفخامة الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح.

ففي هذا اليوم صدر القرار الجمهوري رقم (٧) لسنة ٢٠٠١م بشأن انشاء مجلس الشورى ليتحقق بهذا القرار انجاز دستوري هام، هدف فيما هدف اليه الى تعزيز السلطة التشريعية بغرفة ثانية تضم مائة واحدى عشرة شخصية من خيرة الكفاءات والخبرات اليمنية من سياسيين واقتصاديين وخبراء ادارة وقانون، ووجهاء مجتمع مع تمثيل للمرأة في هذا المجلس، ثم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية الذي حرص من خلال هذا القرار على تحقيق التمثيل المتوازن لكل أطياف المجتمع وقواه السياسية في المجلس الجديد.

إعداد/ رياض شمسان- حمدي دوبلة

تطور دستوري

ويأتي مجلس الشورى كصيغة أكثر نضجاً وأكثر شمولاً من صيغة المجلس الاستشاري الذي سبقه، وهو في الواقع نتاج تطور دستوري، تمثل في التعديلات الدستورية التي تم اقرارها في فبراير ٢٠٠١م، وحظيت بإجماع شعبي كبير، وهو ما يضفي على دور مجلس الشورى أهمية استثنائية في منظومة العمل السياسي والتشريعي في البلاد.

وخلال ثلاثة أعوام من عمره أمكن لمجلس الشورى أن يبدي رأيه في كثير من الأمور الحيوية المحالة اليه من رئيس الجمهورية وأن يثير أهم القضايا التي تهم المجتمع.

وعزز مجلس الشورى موقعه في وعي المجتمع من خلال مناقشته وتشخيصه للمشكلات التي تعاني منها قطاعات الدولة المختلفة، حيث لم يكتف بالمناقشة واستعراض المشكلات، ولكنه يحرص على صياغة التوصيات الكفيلة بتجاوز مجمل الاشكالات، ويرفعها الى فخامة رئيس الجمهورية الذي يعكسها بدوره على الحكومة للأخذ بها في تكامل مؤسسي يمثل اليوم عنواناً لمرحلة جديدة من تاريخ بلادنا.

إسناد تشريعي

ان الدورات الفصلية والسنوية التي يعقدها مجلس الشورى ويكرسها لمناقشة أهم القضايا التي تهم الدولة والشعب، هي في الواقع جزء هام من المهمة التي أنيطت به بموجب قرار الانشاء، لكن ثمة دوراً هاماً في دلالاته الدستورية وفي بعده التشريعي، تضمنه قرار الانشاء أيضاً، ويتمثل في اسناده التشريعي لمجلس النواب وفق آلية الاجتماع المشترك للمجلسين، والتي تكفل لمجلس الشورى موقع الثانية في البرلمان.

وليست مغالاة ان قلنا بأن مجلس الشورى منذ نشأته وحتى اليوم برئاسة الاخ الأستاذ/ عبدالعزيز عبدالغني حقق نجاحات كبيرة من خلال تكريسه الفاعل لمناقشة الكثير من القضايا الوطنية الهامة سواءً تلك المتعلقة بتعزيز مسارات التنمية على مختلف الأصعدة أو المتصلة بعلاقات اليمن مع محيطه الاقليمي والعالمي.. اضافة الى القضايا المتعلقة بتعزيز النهج الديمقراطي وترسيخ العمل المؤسسي ومنظمات المجتمع المدني الى جانب السعي لايجاد معالجات لعدد من الظواهر الاجتماعية السلبية، وغيرها من القضايا التي تهم اليمن أرضاً وانساناً.

اجتماعات عام ٢٠٠٤م

في العام الماضي ٢٠٠٤م عقد مجلس الشورى دورة انعقاده الأولى خلال الفترة (٢/٢٤ - ٢٠٠٤/١/٢٢) عشرة اجتماعات وتضمنت (٢٣) جلسة.. كما عقد دورة انعقاده الثانية خلال الفترة (٩/٧ - ٢٠٠٤/١٢/١٢م) عشرة اجتماعات وتضمنت (٢٣) جلسة حيث وقف مجلس الشورى في اجتماعاته أمام جملة من القضايا الوطنية الهامة.. وفيما يلي نستعرض سريعاً أبرز تلك الموضوعات التي ناقشها المجلس في العام المنصرم:

علاقات اليمن الخارجية

دشّن مجلس الشورى أعمال دورة انعقاده الأولى (٢٤ فبراير - ٢٢ يوليو) من العام المنصرم ٢٠٠٤م بمناقشة ودراسة موضوع (العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والبلدان الشقيقة والصديقة) في ثلاث جلسات متتالية بدأت في (١٤ فبراير) على ضوء تقرير اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين بالمجلس والذي تضمن عدة محاور حول بداية نشوء العلاقات الثنائية بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة والتي ترجع الى عشرينيات القرن الماضي أي ما بعد الحرب العالمية الأولى والاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت مع عدد من الدول خلال تلك الفترة والعلاقات اليمنية مع دول الخليج العربي والقرن الأفريقي والبلدان العربية والاسلامية ودول آسيا والاتحاد الأوروبي والأمريكيتين ونتائج تلك العلاقات على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي في اليمن.. بالاضافة الى التعاون اليمني مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية والتي أسهمت في تمويل بعض البرامج والمشاريع الاقتصادية والاستثمارية ودور مؤسسات التمويل الاسلامية والمؤسسات التمويلية الدولية التي نفذت عدداً من المشاريع في مجال التنمية المستدامة وتطوير الأنظمة المالية والاقتصادية والصحة والمياه والتعليم وحقوق المرأة والطفل.

وحظي التقرير باهتمام أعضاء المجلس الذين كانت لهم آراء ازاء الموضوع تمثلت في أن السياسة الخارجية الصائبة لليمن قد أكسبتها احترام مختلف بلدان العالم وجعلت الجمهورية اليمنية عامل استقرار رئيسي في المنطقة نتيجة للجهود التي بذلتها القيادة السياسية بزعامة الأخ/ رئيس الجمهورية والذي اعتمد المنهج السلمي القائم على الصراحة والوضوح وتغليب المصالح العليا للوطن وتبادل المنافع كقاعدة السياسة للتعاون مع الأشقاء والأصدقاء وثمّن الأعضاء الجهود المبذولة في سبيل تحقيق اتفاقيات ترسيم الحدود بين اليمن ودول الجوار ومعالجة قضية احتلال بعض الجزر اليمنية باللجوء الى التحكيم الدولي.

الجانب الحكومي كان له حضور في هذه المناقشات وأشار الدكتور/ أبوبكر القربي - وزير الخارجية الى أن فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية قد وجه الحكومة بقضايا محددة بغية الارتقاء بالعمل الدبلوماسي والوقوف بجدية أمام هيكلية وزارة الخارجية وآلية عملها التي تحتاج الى التطوير لتواكب المتغيرات الجديدة في العالم.. موضحاً بأن الحكومة بدأت فعلاً بالعمل بها وهناك العديد من اللجان التي شكلت في وزارة الخارجية لمعالجة كافة القضايا.

من جهته أشار وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى أن هناك تنسيقاً كاملاً بين وزارتي التخطيط والخارجية ازاء العديد من الأنشطة التي تقوم بها وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الدول الشقيقة والصديقة والهيئات والمنظمات الدولية.

التنمية السياحية

حظيت عملية التنمية السياحية باهتمام واسع من قبل مجلس الشورى الذي خصص جلستيه يومي (٢٢ و٢٣ فبراير ٢٠٠٤م) لدراسة ومناقشة أوضاع السياحة بناءً على تقرير لجنة البيئة والسياحة بالمجلس والتي قامت بزيارات ميدانية الى محافظات عدن وأبين ولحج وإب وتعز وتناول الأهمية البالغة التي تكتسبها السياحة باعتبارها مورداً هاماً من موارد التنمية وما تمتلكه اليمن من مآثر وتراث تاريخي بديع ومقومات سياحية هائلة، وتمثلت أبرز التوصيات والمقترحات لتطوير قطاع السياحة في التأكيد على ضرورة وضع خطط متوسطة وقصيرة المدى للتنمية السياحية ووضعها أمام الأجهزة الحكومية المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص والمختلط بغرض التعريف بأهمية التنمية السياحية ودور كل جهاز في عملية التنمية السياحية وتوضيح أهمية تكامل جميع الجهود بهدف ايجاد صناعة سياحية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة وعلى أهمية وجود رؤية مستقبلية للنشاط السياحي، وذلك من خلال صياغة استراتيجية شاملة تقوم على التخطيط لمشروعات التنمية السياحية واستكمال اصدار التشريعات القانونية لتنظيم وتصنيف النشاط السياحي في مختلف منشآته وتحديد الاختصاصات بين الجهات المسئولة والمتعلقة بالقطاع السياحي.

وفي هذه المناقشات كان لوزير الثقافة والسياحة مداخلات تحدث فيها عن الجهد الذي يتذله وزارته في سبيل تعزيز قطاع السياحة والترويج السياحي ومشاركة اليمن في العديد من المهرجانات والمعارض الدولية بغرض ابراز تميز الحضارة والثقافة اليمنية.

التأمين الصحي

أهمية التأمين الصحي في المجتمع ترجمه مجلس الشورى من خلال تخصيص جلستين عقدهما يومي ٢٢ و٢٤ مارس لدراسة موضوع التأمين الصحي من خلال استعراض تقرير لجنة الصحة والسكان بالمجلس والذي تضمن دواعي العمل بنظام التأمين بما يحقق من خدمات صحية متطورة لأفراد المجتمع والارتقاء بمستوى خدمات الصحة العامة وأهمية وخصائص ومميزات نظام التأمين الصحي من النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية والحاجة الملحة لقيام نظام التأمين.

وتركزت الآراء والمقترحات المقدمة لتطوير قطاع التأمين الصحي حول أهمية التأمين باعتباره قضية جوهرية في المجتمع كونه يجسد مبدأ التكامل الاجتماعي وسيحسن من مستوى الخدمات الصحية والارتقاء بأداء المؤسسات الصحية وكذا أهمية التنسيق بين الجهات المختصة بالمجال الصحي والتأمين من أجل توفير الامكانيات اللازمة وتهيئتها واعدادها للأخذ بنظام التأمين الصحي وتقييم القدرات الادارية الفنية لكادر التأمين وتنظيم عمله لتحسين كفاءات أدائه، وبالتالي ضمان حصول المواطن على خدمات صحية ذات كفاءة عالية الى جانب ضرورة أن يكفل نظام التأمين الصحي طلبة الجامعات والمعاهد العليا على أن تتحمل الجهات المسئولة ذلك.

الحساب الختامي للموازنة

تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية لدراسة تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢م أعطى المجلس اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع وخصص جلستيه يومي ٢٧ و٢٨ مارس لدراسة ومناقشة تقرير الجهاز من خلال تقرير اللجنة المالية بالمجلس حول استعراض وتحليل تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وقدمت في الجلستين العديد من الآراء والمقترحات والتي تمثلت في التأكيد على أهمية تطوير وتحديث أساليب عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ودوره في مختلف مراحل اعداد الموازنة وحتى اقرارها مع ضرورة وضع آلية لمعالجة أي قصور أو اختلال عند اعداد الموازنة العامة للدولة وضرورة التزام المؤسسات الحكومية في تنفيذ المشاريع التي رصدتها ضمن خططها وفقاً للبرنمج التنفيذي المحدد لها وأهمية متابعة جهاز الرقابة والمحاسبة لمراحل تنفيذ الميزانية والعناية بالكادر المحاسبي واعداده اعداداً جيداً من خلال التأهيل والتدريب بأحدث الأساليب العلمية وتفعيل دور الرقابة الداخلية في مختلف المؤسسات والأجهزة الحكومية وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لما من شأنه تحسين كفاءة وأداء المؤسسات الحكومية وتفعيل الرقابة السابقة والمصاحبة واللاحقة لتلافي التجاوز قبل حدوثه.

وأشار رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أمام المجلس الى أن الأداء الرقابي للجهاز ذو طابع مهني يخضع لمعايير وسياسات مهنية ويهدف الى تصحيح الأخطاء وتصويبها وهو الأساس الذي ارتكز عليه تقرير الجهاز عن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢م.

الثروة السمكية

ونظراً لما تحتله الثروة السمكية في بلادنا من أهمية ومساهمتها في سد الفجوة الغذائية وتوفير الأمن الغذائي وتحسين ميزان المدفوعات فإن مجلس الشورى قد أعطى هذا القطاع أهمية خاصة خلال الأعوام الماضية ومواصلة لذلك الاهتمام فقد كرس المجلس جلستيه يومي ١٥ و١٦ مايو ٢٠٠٤م لمناقشة أوضاع القطاع السمكي وآفاق تطوره بناءً على ما تضمنه تقرير لجنة الزراعة والأسماك والموارد المالية بالمجلس والذي تناول الأهمية الاستراتيجية للثروة السمكية ومقدار الاستهلاك المحلي وحجم الصادرات منها وسياسة استغلال الثروة السمكية والاصطياد التقليدي وما حققه من نجاحات في الفترة الماضية ودور ومكانة العمل التعاوني في المجال السمكي والتشريعات المنظمة لهذا القطاع وتعزيز وسائل طرق الرقابة على الاصطياد وأهمية ايجاد آلية فعالة تضمن نجاحها والتشديد على التدابير والاجراءات الفعالة لحماية البيئة البحرية من التلوث ومن الاصطياد العشوائي للحفاظ على الثروة والبيئة البحرية.

وتركزت آراء ومقترحات أعضاء المجلس على الاهتمام بدراسة وتقييم المخزون من الثروة السمكية والأحياء البحرية الأخرى وفق أسس علمية وأهمية تطوير استغلال واستثمار الثروة السمكية بأهدافها القريبة والبعيدة وتشجيع عملية الاصطياد التقليدي والعمل على انشاء الشركات المساهمة لتسويق وتصدير الانتاج السمكي مع التأكيد على الاهتمام بالجودة ووسائل الحفظ والتغليف وأهمية تحسين الأوضاع المعيشية للصيادين التقليديين وتوفير الخدمات الأساسية لهم والاهتمام بعملية التدريب والتأهيل وأهمية تأهيل وتحديث موانئ الاصطياد مما يمكنها من استيعاب عملية التفريغ والخزن والتسويق والتصدير.

تقرير التنمية الانسانية

وبناءً على ما تلعبه تقارير التنمية الانسانية العربية من دور ايجابي في النهوض بالقضايا التنموية فقد عقد مجلس الشورى اجتماعاً استثنائياً شمل ٣ جلسات خلال الفترة ١٧ - ١٩ مايو ٢٠٠٤م استعرض خلالها تقرير التنمية الانسانية العربية الثاني لعام ٢٠٠٣م.

وتمثلت آراء ومقترحات الأعضاء بأن الديمقراطية هي آلية للحكم تضمن المشاركة الشعبية في صنع القرار وهناك علاقة عضوية بين الديمقراطية والتنمية الانسانية حيث تعمل كل منهما على تعزيز الأخرى وتطورها.. كما أن بلادنا قطعت شوطاً كبيراً في تعزيز الديمقراطية واشراك المواطنين في صنع القرار السياسي وتعزيز المشاركة من خلال نظام السلطة المحلية ومجالسها المنتخبة وكذا الانتخابات النيابية والرئاسية والتي كانت خطوات حضارية اتخذتها اليمن منذ اعادة تحقيق الوحدة الوطنية.

وأكدت الآراء على أهمية تفعيل دور المؤسسات الحكومية من أجل تطوير وترسيخ قيم الديمقراطية السياسية وديمقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وانتاجها وإيلاء منظمات المجتمع المدني أهمية متزايدة حتى تتمكن من تعزيز نشاطاتها الانمائية في خدمة المجتمع المدني ومن أجل اتساع الحريات العامة حتى يدرك الطرفان «الحكومة، ومنظمات

السياسة الخارجية وبرامج الإصلاحات وأوضاع المغتربين تحوز على قدر كبير من الاهتمام